الضوابط الازمه لتشجيع ممارسة الرياضه تنفيذا لنص الماده ٨٤ من دستور جمهورة مصر العربيه ٢٠١٤

*ا.م.د/ عبداللطيف صبحي محمد
استاذ مساعد بقسم الادارة الرياضية
بكلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة

مقدمة الدراسة:

الجماعة الإنسانية المنظمة لابد وأن تحكمها بعض القواعد التي بوجودها توصف الجماعة بأنها منظمة، وبغير وجود هذه القواعد مهما كانت قليلة لا يكون لتلك الجماعة رابط أو ضابط، ويتعذر حتى وصفها بوصف الجماعة، إذ أنها عند ذلك لا تعدو أن تكون نوعاً من المجتمع الإنساني المكون من عدد من الأفراد الذين لا تربطهم صلة واضحة مستقرة، ولكن ذلك التجمع ينتقل الى مرحلة الجماعة المنظمة، أو المجتمع المنظم عندما تستقر فيه قواعد معينة تربط أبعاد ذلك المجتمع، وتحدد العلاقات على نحو أو على آخر.

هذه القواعد التي تنظم هذه الجماعات الإنسانية يطلق عليها أحياناً لفظ "دستور"، فيقال دستور النقابة أو دستور النادي أو دستور الأسرة عندما يدرسون علماء الاجتماع ظاهرة الأسرة والقواعد المتعلقة بشئونها، وتطورها. (١٦، ١٢، ١٣)

فالدستور هو التشريع الأساسي التي يبنى عليه كافة القوانين التي تنظم سير العمل داخل الدولة، ولذلك يجب أن توضع القوانين في إطار مواد الدستور وألا تخالفه، فإذا خالفته تكون معيبة بعدم الدستورية، وأيضاً في إطار هذا السياق يجب أن يتم وضع اللوائح الإدارية "في إطار القوانين الذي ينظم سير العمل والخاص بهذه اللائحة، وأن يكون منبثق منه وأن يكون منبثق من الدستور حتى تكون هذه صالحة للتطبيق على الكافة.

فالدستور هو القواعد القانونية الأساسية التي تحدد النظام السياسي في الدولة أي تبين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وتنظيم سلطاتها، والعلاقات فيما بينها من ناحية، والعلاقة بين هذه السلطات، والأفراد من ناحية أخرى. (١: ٣٩٤-٣٩٥)

دستور الدولة هو قانونها الأساسي أو هو قانون القوانين سواء كان ذلك الدستور عرفياً مكتوباً، مرناً أو جامداً.

ولا شك أن دستور الدولة يعكس فلسفتها السياسة والاجتماعية أياً كانت تلك الفلسفة، ومن ثم فإنه يعتبر الأساس الشرعي لكل الأنظمة القانونية في الدولة. (١٦: ٨٦)

وإذا استرجعنا المفهوم الواسع للدستور فإننا سنرى أنه هو الذي يضم القواعد الأساسية التي تحدد سلطات الدولة واختصاصاتها، وعلاقتها ببعضها، وبالأفراد.

ومن هذا يبين أن مضمون القواعد الدستورية يسمو بطبعه على مضمون القواعد القانونية الأخرى التي تصدر عن السلطات المذكورة.

والدستور يعبر عن إرادة السلطة المؤسسة، وهو الذي ينشئ السلطات المؤسسة، وعلى ذلك فالدستور في الدولة القانونية – التي تفصل فيها السلطة عن الأشخاص الممارسين لها – هو مناط اختصاصات الهيئات العامة في تلك الدولة، بحيث أن تلك السلطات إذا تعدت حدود الاختصاص المرسوم لها في الدستور انقلبت من سلطة قانونية تستند الى الدستور الى سلطة فعلية لا سند لها إلا القوة المادية، ويترتب على ذلك أن الاختصاص الذي يمنحه الدستور لسلطة معينة لا تستطيع تلك السلطه بغير سند في الدستور – أن تنقله كلياً أو جزئياً الى سلطة أخرى في الدولة. (٣: ٢٦١)

ولقد أخذت الرياضة تتبوأ مكانة مرموقة بين اهتمامات الدولة نظراً لكونها تتأثر، وتؤثر في الأحداث السياسية والثقافية، والعقائدية، والاجتماعية، والاقتصادية، والظروف الأمنية والعسكرية كما أنها تلعب دوراً ملموساً في التنمية البشرية التي هي هدف لمعظم شعوب العالم. (٤: ٩)

ولقد استخدمت الرياضة المعاصرة بوعي كوسيلة وإدارة وسياسة على المستويين الداخلي والخارجي كما استخدمت لتأكيد الهوية القومية ولتدعيم القيم المرغوبة والمواطنة الصالحة.

حيث شهدت الحركة الرياضية تطور سريعاً وتزايد في الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشريع الرياضي وبالسياسات التشريعية وذلك لأن القانون مرتبط بكل مجال سواء المجال الاقتصادي أو السياسي أو الرياضي. (٤: ١٨)

ومن نتائج التطور السريع في علوم الرياضة بصفة عامة وعلوم الإدارة بصفة خاصة أن أصبح الارتباط بالرياضة في المجتمعات حاجة أساسية للمجتمع تشرع من خلال دستور يحمي المجال الرياضي بما له من عوائد ومنافع ترتبط بركائز المجتمع الأساسية. (٦: ١٢٣)

وتشهد السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من مختلف العلماء والمتخصصين بالتأكيد على ممارسة النشاط الرياضي، ليس بهدف المنافسة، ولكن كنوع من أنواع الوقاية والعلاج من الأمراض المرتبطة بقلة الحركة والتأثيرات السلبية والأضرار النفسية الناتجة عن ضغوط الحياة اليومية في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم مثل الاكتئاب والتوتر وزيادة القلق. (٢: ٣)

ويرى كلاً من جمال العدوي وأحمد كامل مهدي، وآخرون (٢٠٠٠م)، إنه لم يعد هناك حاجة أو جهد كبير لإثبات أهمية ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية والحركية المختلفة، للإنسان في العصر الحالي، فقد أصبح من قبيل الثقافة المنتشرة في أواسط العامة أهميتها ودورها الذي تلعبه في حياة الإنسان، ففي العصر الذي تقدمت فيه العلوم والتكنولوجيا تقدماً سريعاً ووفرته للإنسان سبل الرفاهية والراحة، إلا أنها ألقت في الوقت ذاته بآثار سلبية على صحته وكفاءته البدنية والوظيفية، نتيجة لقلة الحركة والجهد العضلي والبدني المبذول واحتياجه الى الراحة والمشاهدة لساعات طويلة، فظهرت معها قائمة من المشكلات

والأمراض البدنية والنفسية مما نجد معها الحاجة الى ممارسة الرياضة والنشاط البدني كنشاط طبيعي وخط دفاع هام لحماية الإنسان. (٩: ٢٢)

ومن هنا أصبحت الرياضة جزءاً عضوياً من المنظومة الشاملة لأي مجتمع حيث أنه أحد الأنشطة الإنسانية فلا يكاد يخلو أي مجتمع من أحد أشكال الرياضة، حيث الرياضة أحد الأشكال الراقية للظاهرة الحركية لدى الإنسان، حيث تعد الرياضة نشاطاً أساسياً أو فرعياً، وتعتبر الرياضة اتجاه للتكامل الاجتماعي حيث تتيح مشاعر الإنسان وتوضح الهوية الشخصية وتخلق العلاقات الاجتماعية وتوطد أواصر الصداقة والود، والرياضة تشبع احتياجات الفرد لما لها من دور مؤثر في تقليل التناقض الذاتي، وهي تساعد على تعزيز أنماط السلوك من خلال انتماء الفرد لجماعته (الفريق الرياضي)، يكتسب اللاعب اتجاهات مقبولة نحو فريقه كالفخر والولاء وتتدرج عملية الولاء من الشخص الى القرية أو المدينة أو المنطقة التي تتبعها الى أن تصل به الى الولاء لوطنه والانتماء له. (٨: ١٥)

ويرى الباحث أن هناك اهتمام متزايد بالرياضة وتقديراً لدورها الكبير من خلال الوعي لأهمية الرياضة والدور الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة العديد من مشكلات العصر.

مشكلة الدراسة:

نظراً لما تقوم به ممارسة الرياضة من فوائد بدنية ومهارية وصحية واجتماعية على المواطن المصري وبعد موافقة أغلب الشعب المصري على دستور ٢٠١٤م والذي تنص المادة (٨٤) منه على ما يلي:

"ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة، وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقاً للمعايير الدولية، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية".

وبعد صدور هذا الدستور منذ عام ٢٠١٤م وحتى تاريخه لم تقوم وزارة الشباب والرياضة بوضع آليات واضحة لممارسة الرياضة لجموع الشعب المصري والتي من المفترض أن تحدد المعايير اللازمة لتشجيع ممارسة الرياضة للمواطنين وتوفير كل سبل واليات ممارسة الرياضة من ملاعب وأدوات وكوادر بشرية ومن هنا يرى الباحث أن هناك ضرورة لتحديد الضوابط اللازمة لتشجيع ممارسة الرياضة على كافة المواطنين باختلاف أعمارهم السنية ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة.

أهمية الدراسه:

ترجع أهمية الدراسة الى كونها من الدراسات التي تحاول تحديد مجموعة من التدابير اللازمة لتشجيع الممارسة الرياضية بمختلف مؤسسات الدولة في إطار ما هو وارد بدستور ٢٠١٤م.

هدف الدراسه:

تحديد التدابير اللازمة لتشجيع ممارسة الرياضة تفعيلاً لنص المادة ٨٤ من الدستور المصري.

تساؤلات الدراسه:

ما هي التدابير اللازمة لتشجيع ممارسة الرياضة تفعيلاً لنص المادة ٨٤ من الدستور المصري؟

مصطلحات الدراسة:

١. الدستور:

يعرف الدستور من الناحية الشكلية بأنه الوثيقة الأساسية التي تبين نظام الحكم في الدولة وتنظيم السلطات العامة فيما (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية).

ويعرف الدستور من الناحية الموضوعية يمكن تعريفه بأنه القواعد القانونية الأساسية التي تعد النظام السياسي في الدولة أي تبين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وتنظيم سلطاتها العامة، والعلاقات فيما بينها من ناحية، والعلاقات بين السلطات، والأفراد من ناحية أخرى. (١: ٣٩٤-٣٩٥)

٢. الممارسة الرياضية:

عبارة عن أداء مجهود بدني عادي أو مهارة تؤدى بموجب قواعد متفق عليها بهدف الترفيه أو المنافسة أو المتعة أو التميز أو تطوير المهارات أو تقوية الثقة بالنفس. (٨: ١٣)

الدراسات السابقة:

١. **أجرى محمد طلبة أحمد (٢٠١٧م):** دراسة بعنوان "آليات تنفيذ السياسه الرياضية بالدستور المصري" (دراسة تحليلية للنص الرياضي بالدستور) بهدف التعرف على دور الدولة والمجتمع لتفعيل النص الرياضي فيما يخص حق ممارسة الرياضة ورعاية واكتشاف الموهوبين رياضياً واستخدم الباحث المنهج الوصفي كما استخدم تحليل الوثائق والسجلات والقوانين والاستبيان كأدوات لجمع البيانات وكانت عينة الدراسة قوامها (٣٩٢) فرد من المختصين في مجال اللوائح والقوانين الرياضية وكانت من أهم نتائج الدراسة ضرورة التزام الدولة بالتعاون بين الوزارات المعنية لتفعيل النصل الدستوري والخاص بممارسة الرياضة. (١٤)

٢. **أجرى محمد صبحي حسانين، عبد اللطيف صبحي، السعدني خليل (٢٠١٦م):** دراسة بعنوان "آليات بناء استراتيجية الرياضة المصرية في إطار المادة ٨٤ من دستور جمهورية مصر العربية (رؤية مقترحة) بهدف التعرف على واقع استراتيجية الممارسه الرياضة في مصر في ظل نص المادة ٨٤ من الدستور" واستخدم الباحثون المنهج الوصفي كما استخدموا تحليل الوثائق والسجلات وتحليل اللوائح والقوانين والاستبيان كأدوات لجمع البيانات وكانت عينة الدراسة قوامها (٢٠٠) فرد من المتخصصين في

مجال اللوائح والقوانين الرياضية وكانت من أهم نتائج الدراسة عدم وجود استراتيجية واضحة للرياضة المصرية فيما يخص ممارسة الرياضه تنفيذا لنص المادة ٨٤ من الدستور. (١٣)

٣. **أجرى كمال درويش وآخرون (٢٠١٢م):** دراسة بعنوان "الآثار المتوقعة لوجود نص رياضي بدستور جمهورية مصر العربية وتهدف الدراسة الى التعرف على دور الدولة لتفعيل النص الرياضي بدستور جمهورية مصر العربية واستخدم الباحثون المنج الوصفي كما استخدموا المقابلة الشخصية ولاستبيان كأدوات لجمع البيانات وكانت عينة الدراسة قوامها (١٢٥٠) فرد وكانت من أهم نتائج الدراسة أن ممارسة الرياضة تقي المجتمع من الأمراض المزمنة وتخلق مواطن قادر على خدمة الوطن وأمنه القومي. (١٥)

٤. **أجرى عبد اللطيف صبحي محمد (٢٠٠٥م):** دراسة بعنوان "الحماية الدستورية للرياضة بهدف تحديد الأسس العامة التي تقوم عليها الحماية الدستورية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي كما استخدم المقابلة الشخصية والاستبيان كأدوات لجمع البيانات وكانت عينة الدراسة قوامها (٢٠٠) فرد من المتخصصين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية وكانت من أهم نتائج الدراسة ضرورة وجود نص دستوري يسمح بحق الممارسة الرياضية للجميع لتحقيق الحماية الدستورية للممارسة الرياضية. (١٢)

٥. **أجرت أماني الشريف (٢٠٠٠م):** دراسة بعنوان "التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية" بهدف وضع استراتيجية للنهوض بالرياضة المصرية واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي كما استخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات وكانت عينة الدراسة قوامها (٢٥٠) مفحوص وكانت من أهم نتائج الدراسة ضرورة قيام الدولة بوضع استراتيجية لممارسة الرياضة لجميع المواطنين. (٧)

٦. **أجرى عبد الرحمن عبد الباسط مدني (١٩٩٤م):** دراسة بعنوان "دراسة مقارنة للحالة الوظيفية والإنتاجية للعمال الممارسين وغير الممارسين للنشاط الرياضي بالمصانع" وتهدف الدراسة الى التعرف على الفروق بين العمال الممارسين وغير الممارسين للنشاط الرياضي والتعرف على الكفاءة الإنتاجية والوظيفية لهم، واستخدم الباحث المنهج التجريبي وكما استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات وكانت عينة الدراسة قوامها (٥٠) فرد من العمال الممارسين وغير الممارسين للرياضة وكانت من أهم نتائج الدراسة أن ممارسة الرياضة بشكل منتظم تؤدي الى تحسين الأجهزة الحيوية للجسم وزيادة قدرتهم الإنتاجية بالمصانع. (١١)

إجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي (الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها، حيث يقوم على وصف ما هو كائن والعمل على تحليل وتفسير واستخلاص الحقائق منه وذلك للاستفادة بها في المستقبل.

مجتمع البحث:

ويشمل مجتمع البحث (أساتذة جامعة حلوان والقاهرة وأعضاء مجلس إدارة الاتحادات الرياضية وأعضاء مجلس إدارة الهيئات الرياضية ومديري الإدارات المركزية بالجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة والمواطنين.

عينة البحث: تم اختيار عينة البحث بالطريقة الطبقية العشوائية حيث كانت حجم العينة (٣٩٢) من الأفراد ويوضح الجدول رقم (١) توصيف لعينة البحث على مجتمع البحث.

جدول رقم (١) توصيف لعينة البحث على مجتمع البحث

الفئة	عينة البحث	العدد
الفئة الأولى	أساتذة جامعة حلوان وجامعة القاهرة المتخصصين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية.	١٨
الفئة الثانية	أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية.	٥
الفئة الثالثة	أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية الأوليمبية والاتحادات النوعية.	٣٣
الفئة الرابعة	أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية.	٦٠
الفئة الخامسة	رؤساء الإدارات والقطاعات المركزية (وزارة الرياضة).	٢٠
الفئة السادسة	المواطنين.	٢٥٦
المجموع		٣٩٢

عينة البحث الاستطلاعية "عينة التقنين": قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية "عينة التقنين" (٥٠) فرد يمثلون فئات العينة التي تم تحديدها في عينة البحث الأساسية وتم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية لكي تمثل فئات عينة البحث، ويوضح الجدول رقم (٢) توصيف عينة البحث الاستطلاعية "عينة التقنين".

جدول رقم (٢) توصيف عينة البحث الاستطلاعية "عينة التقنين"

الفئة	عينة البحث	العدد
الفئة الأولى	أساتذة جامعة حلوان وجامعة القاهرة المتخصصين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية.	٦
الفئة الثانية	أعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية.	٣
الفئة الثالثة	أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الرياضية الأوليمبية والاتحادات النوعية.	٧
الفئة الرابعة	أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية.	١٠
الفئة الخامسة	رؤساء الإدارات والقطاعات المركزية (وزارة الرياضة).	٥
الفئة السادسة	المواطنين.	١٩
المجموع		٥٠

أدوات جمع البيانات: استخدم الباحث في جمع المعلومات والبيانات الأدوات الآتية:

١. تحليل الدستور واللوائح والقوانين: قام الباحث بإجراء تحليل كلاً من:

- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م وبالأخص المادة (٨٤).
- قانون الهيئات الرياضية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م..

٢. المقابلات الشخصية: أجرى الباحث مقابلات شخصية غير مقننة مع العديد من الخبراء والمتخصصين الرياضيين في مجال التشريعات والقوانين الرياضية من أجل التعرف على آليات تطبيق النص الدستوري والخاص بممارسة الرياضة المادة ٨٤ من الدستور المصري.

٣. استمارة الاستبيان: من خلال تحليل الباحث للمراجع والدستور واللوائح والقوانين المرتبطة بالتشريعات والقوانين الرياضيه والدراسات العلميه في هذا المجال ومن خلال المقابلات الشخصيه مع بعض الخبراء وعينة البحث توصل الباحث الى وضع المحاور الأساسية لموضوع الدراسة تشمل على محاور يمكن من خلالها التعرف على ضوابط تشجيع ممارسة الرياضة للمواطنين لتفعيل نص المادة ٨٤ من الدستور.

وسوف يتناول الباحث مراحل لتطور وتعديل لاستمارة الاستبيان حتى التوصل الى الشكل النهائية للاستمارة والتي تم تطبيقها على العينة الأساسية.

استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية: قام الباحث بوضع محور مقترحة ضيح لمفهوم ووضع العبارات الافتراضية لهذا المحور والتي اشتملت على (٣٦)عبارة وتم صياغتهم في قائمة مبدئية للعرض على الخبراء لإبداء الرأي في مدى مناسبة المحور والعبارات المقترحة ومدى ملائمة هذه العبارات في قياس الأغراض التي وضعت من أجلها مع وضع المقترحات الخاصة بالمحور والعبارات، وكذا مدى مناسبة ميزان التقدير المقترح (أوافق، الى حد ما، غير موافق)، وذلك لأخذ رأي الخبراء وعددهم (١٠) خبير مرفق رقم (١) لإبداء الرأي على مدى مناسبة المحور وعباراته لتحقيق أهداف البحث وذلك بإضافة أو تعديل للمحور والعبارات.

وقام الباحث بعرض الاستمارة في صورتها المبدئية بالمحور والعبارات على الخبراء لإبداء الرأي، حيث حدد الباحث نسبة ٨٠% فأكثر من آراء الخبراء لقبول المحور والعبارات وذلك للحصول على أكبر درجة من الرضاء والإقناع بالنسبة لمدى قياس المحور لما يهدف له.

جدول (٣) النسب المئوية لموافقة السادة الخبراء على عبارات استمارة الاستبيان ن = ١٠

عبارة	%	عبارة	%
١	٨٠	١٩	١٠٠
٢	٩٠	٢٠	٩٠
٣	٩٠	٢١	٩٠

جدول (٣) النسب المئوية لموافقة السادة الخبراء على عبارات استمارة الاستبيان ن = ١٠

عبارة	%	عبارة	%
٤	١٠٠	٢٢	٩٠
٥	١٠٠	٢٣	٦٠
٦	٩٠	٢٤	٨٠
٧	٨٠	٢٥	٨٠
٨	٨٠	٢٦	٨٠
٩	١٠٠	٢٧	١٠٠
١٠	٦٠	٢٨	١٠٠
١١	٨٠	٢٩	٩٠
١٢	٨٠	٣٠	٨٠
١٣	٨٠	٣١	٥٠
١٤	٩٠	٣٢	١٠٠
١٥	٥٠	٣٣	٩٠
١٦	٩٠	٣٤	٩٠
١٧	٧٠	٣٥	٨٠
١٨	١٠٠	٣٦	١٠٠

يتضح من جدول (٣) اراء الساده الخبراء عبارات استمارة الاستبيان والتي من خلالها

٥

٥٠ ١٠٠

٣١ (٤